

The impact of the legal regulation of green agricultural loans in achieving agricultural development - an analytical study in the Agricultural Bank of Iraq

Nihad Najih Ali

Assist. Prof. Dr. Hamza Faeq wheeb AL
Zubaidi

Post Graduate Institute for Accounting and
Financial Studies, University of Baghdad

University College Sadr Al-Iraq

nohad.najeh1202m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

hamzah19567@gmail.com

Received: 17/9/2024

Accepted: 27/10/2024

Published: 30/9/2025

Abstract

The research aims to demonstrate the extent of the impact of the legal regulation of green banking in achieving agricultural development, diagnosing the level of adoption of green banking by Iraqi banks, achieving food security, increasing the contribution of the agricultural sector to the agricultural gross domestic product, and demonstrating the role of the legal regulation of green banking in achieving agricultural development. A sample was taken from the Agricultural Cooperative Bank located in Baghdad for the period from 2010-2022. The researcher relied on the descriptive analytical approach to the research variables for the available data. The research was based on the following hypothesis (there is a significant effect between the total green banking loans granted under its legal regulation and the gross domestic product to achieve agricultural development). The hypothesis was proven according to the approved statistical analysis. The most prominent conclusions reached by the researcher are that the bank seeks to qualify a special department concerned with following up on the procedures related to green banking. The most prominent results reached by the research are that the Agricultural Cooperative Bank provided the legal framework for agricultural credit provided by it in the form of multiple instructions and according to the type of credit and possesses human and financial capabilities that enable it to play a major role in preserving the environment, supporting society and meeting the desires and expectations of customers. It presented the most important solutions that help advance the agricultural sector and the extent of their interest in environmental and societal aspects in a way that achieves a competitive advantage for them and the role that green banks can play in achieving agricultural development goals.

Keywords: Legal regulation of green banking, Agricultural development, Agricultural Cooperative Bank Introduction.

تأثير التنظيم القانوني للقروض الزراعية الخضراء في تحقيق التنمية الزراعية - بحث تحليلي في المصرف الزراعي العراقي

أ.م.د. حمزة فائق وهيب الزبيدي

كلية صدر العراق - الجامعة الأهلية

نهاد ناجح علي

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد

المستخلص

يهدف البحث الى بيان مدى تأثير التنظيم القانوني للصيرفة الخضراء في تحقيق التنمية الزراعية وتشخيص مستوى تبني المصارف العراقية للصيرفة الخضراء وتحقيق الأمن الغذائي وزيادة مساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي الزراعي و بيان دور التنظيم القانوني للصيرفة الخضراء في تحقيق التنمية الزراعية وتم اخذ عينة من المصرف الزراعي التعاوني الكائن في بغداد وللمدة من ٢٠١٠ - ٢٠٢٢ وتم اعتماد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي لمتغيرات البحث للبيانات المتاحة. وأنطلق البحث من الفرضية الأتية (يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين إجمالي القروض الزراعية الخضراء الممنوحة بموجب تنظيمها القانوني لتحقيق التنمية الزراعية). وتم اثبات الفرضية وحسب التحليل الاحصائي المعتمد. وإن أبرز الاستنتاجات الذي توصل اليه الباحثان

يسعى المصرف لتأهيل قسم خاص يهتم بمتابعة الاجراءات الخاصة بالصيرفة الخضراء . وان أبرز النتائج التي توصل اليها البحث هي أن المصرف الزراعي التعاوني وفر الأطار القانوني للأئتمان الزراعي المقدم من قبله بشكل تعليمات متعددة وبحسب نوع الأئتمان ويمتلك إمكانيات بشرية ومالية تمكنه من تأدية دور كبير في الحفاظ على البيئة ودعم المجتمع وتلبية رغبات وتوقعات الزبائن . وطرح أهم حلول التي تساعد الارتقاء في القطاع الزراعي . ومدى اهتمامهم بالجوانب البيئية والمجتمعية بما يحقق لهم ميزة تنافسية والدور الذي يمكن ان تؤديه المصارف الخضراء في تحقيق أهداف التنمية الزراعية.

الكلمات المفتاحية: التنظيم القانوني للقروض الزراعية الخضراء ، التنمية الزراعية، المصرف الزراعي التعاوني.

المقدمة: Introduction

ان موضوع الصيرفة الخضراء له اهمية كبيرة لدى معظم الدول المتقدمة في العالم لأنه يعتبر احد النظم المتكاملة التي يمكن من خلالها ان يقدم خدمات ومنتجات مصرفية تحتسب البعد البيئي والمجتمعي وتراعي التطور المتقدم في التكنولوجيا في مجال الاتصالات والمعلومات ويراعي تلبية متطلبات وتوقعات الزبائن بتقديم خدمات ومنتجات ذات جودة عالية ولا تسبب مشاكل بيئية إذ يواجه العالم في هذه الايام مشاكل كثيرة في البيئة مثل التغيرات في المناخ والتلوث البيئي واستنزاف الموارد ويعود سبب اكثر هذه المشاكل البيئية إلى أنشطة الانسان اذ ان الحروب الكثيرة والتنافس بين الدول يؤدي الى استنزاف الموارد الطبيعية دون الاهتمام بالنتائج الوخيمة على البيئة ويهدف الحصول على نمو ورفاهية اقتصادية . ويواجه العراق تحديات في المجالات البيئية كونه يعد خامس أكثر دولة في العالم تأثرت بموضوع التغيرات في المناخ من التصحر والجفاف والعواصف الغبارية والتلوث وتوقعت وزارة البيئة العراقية تصاعد الغبار إلى ٣٠٠ يوم عام ٢٠٥٠ ويعد العراق من البلدان الأكثر إحراقاً للغاز في العالم وان محافظة البصرة تحرق وحدها كمية غاز أكثر من السعودية والصين والهند وكندا مجتمعة . للدور المتميز الذي يمارسه القطاع الزراعي في الحفاظ على الموارد الطبيعية وسيتم تقسيم البحث الى أربعة مباحث يتناول المبحث الأول منهجية البحث والدراسات السابقة أما المبحث الثاني فقد تناول الإطار المفاهيمي للصيرفة الخضراء والتنمية الزراعية والتنظيم القانوني للصيرفة الخضراء أما المبحث الثالث فقد تناول الجانب العملي . المصرف الزراعي التعاوني . واقع القروض الزراعية.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة: The Methodology of Research & previous studies

١-١ منهجية البحث: The Methodology of Research

١-١-١ مشكلة البحث: Research Problem

يواجه العراق بعض التحديات في المجالات البيئية كونه يعد خامس أكثر دولة في العالم تأثرت بموضوع التغيرات المناخية مما يعطي للموضوع أهمية كبيرة إذ يمكن أن تؤدي المصارف دوراً كبيراً في التنظيم القانوني لحماية البيئة وتحقيق الاستدامة لما لها من دور هام في تمويل المشاريع وتنشيط الاقتصاد. لوحظت مشكلة البحث من خلال الزيارات الميدانية الأولية لبعض المصارف وتبين إغفالها لأهمية تطبيق الصيرفة الخضراء في مجال عملها المصرفي ولما له من دور في قيادة تلك المصارف لكي تساهم بتحقيق التنمية الزراعية من خلال صياغة تنظيم قانوني للصيرفة الخضراء يضمن وصول الائتمان بعدالة الى جميع المستفيدين في القطاع الزراعي وعلى وفق السياسة العامة للدولة وللمصرف من جهة أو يضمن حقوق المصرف وأستمراره في منح الائتمان من جهة أخرى لذا كانت تلك الخطوة دافعا للشروع في دراسة هذا الموضوع وتبلورت مشكلة البحث بإثارة التساؤلات التالية :

هل هنالك تأثير للتنظيم القانوني للقروض الزراعية الخضراء في المصرف الزراعي العراقي في المساهمة بتحقيق التنمية الزراعية؟

٢-١-١ أهمية البحث: Research Importance

تتعلق أهمية البحث من الآتي:

١- تعد الصيرفة الخضراء من الاستراتيجيات التي يمكن ان تساعد في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والبيئية في العراق.

- ٢- الاسهام في معرفة توجه المصارف العراقية نحو تبني استراتيجيات الصيرفة الخضراء ومدى اهتمامهم بالجوانب البيئية والمجتمعية بما يحقق لهم ميزة تنافسية.
- ٣- لفت أنظار المصرف الزراعي بصورة خاصة وكذلك لفت انظار المسؤولين في القطاع الزراعي الى اهمية التنظيم القانوني لأنشطة الصيرفة الخضراء وذلك لتحقيق التنمية الزراعية لأثرها البالغ في تطوير قطاع مهم من القطاعات الاقتصادية.

٣-١-١ اهداف البحث: Research Objectives

ان هذا البحث يسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف من أهمها:

- ١- تسليط الضوء على مرتكزات التنمية الزراعية وبيان الدور الذي يلعبه المصرف الزراعي في تعزيز التنمية الزراعية.
- ٢- تأثير التنظيم القانوني في تحقيق التنمية الزراعية الامن الغذائي وزيادة مساهمته بالنتائج المحلي الاجمالي وطرح حلول قد تساعد الارتقاء في القطاع الزراعي.

١-١-٤ مخطط البحث الافتراضي:

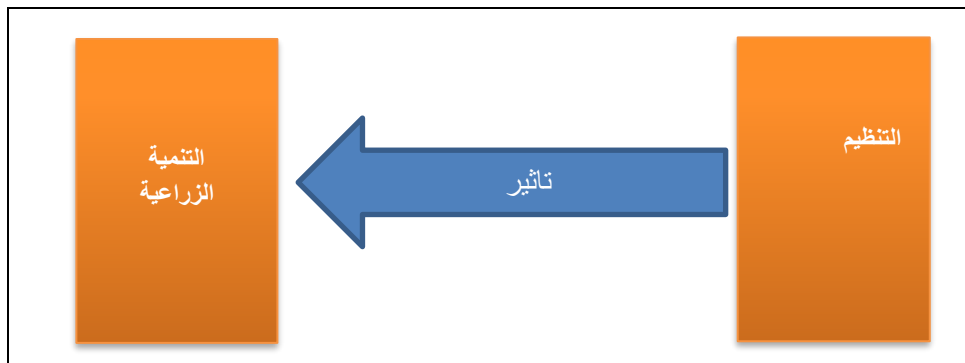
سيتم اعتماد البحث على متغيرات وهما:

المتغير المستقل: التنظيم القانوني لأنشطة الصيرفة الخضراء.

المتغير التابع: التنمية الزراعية

ويمثل نموذج البحث الافتراضي الشكل المبين ادناه:

الشكل (١) نموذج البحث الافتراضي



١-١-٥ فرضية البحث: hypotheses

(يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين إجمالي القروض الزراعية للصيرفة الخضراء الممنوحة بموجب تنظيمها القانوني لتحقيق التنمية الزراعية).

١-١-٦ منهج البحث: Research method

من اجل تحقيق الاهداف والوصول الى النتائج سنعمد في البحث على المنهج الوصفي التحليلي لمتغيرات البحث للبيانات المتاحة.

١-١-٧ حدود البحث: Research limitations

- ١- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في المصرف الزراعي التعاوني الكائن في محافظة بغداد.
- ٢- الحدود الزمانية: سيتم اعتماد الباحثان على البيانات المالية للسنوات (٢٠١٠ - ٢٠٢٢).
- ١-١-٨ موقع إجراء البحث: المصرف الزراعي التعاوني الكائن - بغداد

١-٢ دراسات سابقة: Previous studies

- ١- دراسة (عبد الرحمن، ٢٠٠٩)

عنوان الدراسة	تقييم الاحتياجات الائتمانية لصغار الزراع في الاراضي حديثة الاستصلاح
اهمية الدراسة	مساهمة البحث في مجال النمو والتنمية الاقتصادية التي يزداد الاهتمام بدراسة المواضيع المتعلقة بها على المستوى العالمي كون الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يلعب دورا مهما في تنويع الدخل.
هدف الدراسة	يهدف البحث الى القاء الضوء على بعض مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في العراق والتعرف على أهم التحديات التي تواجهها ليتسنى لنا تقديم عدد من المقترحات التي تساهم في معالجة هذه التحديات
اهم الاستنتاجات	تواجه التنمية الزراعية في العراق تحديات عدة تمثلت بتراجع كفاءة استخدام مياه الري بسبب الاعتماد على الطرق التقليدية في الري والهدر في الاستخدام فضلاً عن ضعف الجانب التقني المستخدم في عمليات الانتاج الزراعي والآفات الزراعية وعدم القدرة على مكافحتها بشكل صحيح مما ترك اثارا سلبية على القطاع الزراعي.
اهم التوصيات	استغلال المساحات الواسعة من الاراضي الصالحة للزراعة وغير المستغلة عن طريق الاستثمار المشترك مع شركات عربية أو اجنبية

٢- دراسة Munisami, N. and Ansar am 2017

عنوان الدراسة	practices in Bangladesh Green Banking الاعمال المصرفية الخضراء ممارسات في بنغلاديش
أهمية الدراسة	الحفاظ على البيئة وذلك لعدة عوامل اهمها ارتفاع اسعار الطاقة وكمية استهلاكها وكذلك زيادة اهتمام المستهلكين بالسلع والخدمات الصديقة للبيئة لذا ازداد توجه المؤسسات الى البحث عن اهم السبل التي تساهم في الحفاظ عليها من خلال وضع استراتيجيات تساهم في معالجة القضايا البيئية.
هدف الدراسة	الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فحص الوضع الحالي لا إداء المصرفي الأخضر للمصارف في بنغلاديش من خلال دراسة المجالات المحددة لأعمال المصرفية الخضراء في المبادرات التي اتخذها بنك بنغلاديش ودراسة السياسات وتنفيذ استراتيجيات والمبادئ الخاصة بالعمل المصرفي الأخضر ودراسة طبيعة التمويل الأخضر وفحص الأنشطة الخضراء الرئيسية للمصارف
أهم الاستنتاجات	استنتجت هذه الدراسة ان نسبة كبيرة من المصارف التجارية قد افتتحت فروعاً خضراء لتمويل المشاريع الخاصة بالبيئة
أهم التوصيات	نشر الوعي والتعليم فيما يتعلق بأهمية الخدمات المصرفية الخضراء ولما لها من تأثير على العمل والمؤسسات والبيئة والاقتصاد بأكمله العمل على تدريب وتكوين موظفين

أكفاء على طريقة تطبيق الممارسات الخضراء لتسهيل توفيرها للعملاء تشجيع المصارف على منح القروض للمشاريع الخضراء فقط

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لأنشطة الصيرفة الخضراء وتنظيمها القانوني والتنمية الزراعية

٢-١ الأطار المفاهيمي لأنشطة الصيرفة الخضراء:

يرتبط مفهوم المصارف الخضراء بمصرف (Triodos bank) والذي تأسس في هولندا عام ١٩٨٠ والذي بدأ استخدام الاستدامة البيئية في القطاع المصرفي منذ اليوم الأول ، ويعزى مفهوم المصارف الخضراء إلى مصرف تريودوس (١) الذي أنشئ في عام (١٩٨٠) في هولندا وبدأ بالاستدامة البيئية في القطاع المصرفي ، في عام ١٩٩٠ أطلق عليه المصرف الصندوق الأخضر لتمويل المشاريع الخضراء والصدقية للبيئة (Yadav and Pathak,2013:39) .ويمكن إرجاع ذلك الى البداية للحركة البيئية في القرن السابع عشر ولم يكتسب زخماً حتى القرن التاسع عشر عندما أصبح تغير المناخ موضع الاهتمام ويمكن أن يعود تاريخ الأعمال المصرفية الصديقة للبيئة إلى أوائل السبعينيات عندما بدأ المستثمرون في أنحاء العالم في التركيز على الابعاد البيئية في قراراتهم الاستثمارية .

٢-٢ تعريف الصيرفة الخضراء:

يطلق عليها بالصيرفة الأخلاقية أو الاجتماعية أو المصرف الأخضر وهو مصرف مشابه بعمله للمصرف العادي لكنه يراعي العوامل الاجتماعية والبيئية وتشجيع الممارسات التي تحد من انبعاث الكربون.

٢-٣ نشأة وأسباب ظهور الصيرفة الخضراء:

المصارف الخضراء:- هي كيانات تم إنشاؤها خصيصا لتسهيل الاستثمار الخاص في البيئة التحتية المحلية منخفضة الكربون ومقاومة للمناخ والقطاعات الخضراء الأخرى مثل إدارة المياه والنفايات ولا تأخذ في الاعتبار المكاسب المالية فحسب بل البيئة أيضا مع مراعاة أهداف التنمية المستدامة الأخرى مثل تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والمساواة بين الجنسين في تحقيق التنمية المستدامة بالطاقة النظيفة. هناك جملة من الأحداث التي دعت إلى إنشاء المصارف الخضراء ومن أبرز هذه الأحداث.

١- تغير المناخ بسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون: في الفضاء الجوي يبلغ بالفعل عتبة قصوى لابد من اتخاذ إجراءات جذرية على الفور ويتعرض فقراء العالم تعرضا شديدا لارتفاع مستوى سطح البحر الناتج عن تغير المناخ وتآكل السواحل والعواصف المتكررة.

٢- ارتفاع سعر النفط مسجلا قرابة ١٥٠ دولارا للبرميل: وعلى الرغم من أن اندلاع الأزمة المالية والكساد الذي أعقبها قد أحدث تصحيحا مهما في سعر النفط ليصل إلى ما دون ٤٠ دولارا للبرميل فلا تزال أزمة الوقود حقيقة واقعة وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن سعر النفط سيصل إلى ٢٠٠ دولارا للبرميل بحلول عام ٢٠٣٠ بالنظر إلى الطلب المتزايد بسرعة بالمقارنة مع العرض المقيد بصورة وهذه المستويات لن يكون بمقدور الكثير من البلدان النامية تحمل تكاليف واردات النفط (حفاي، شخوم، ٢٠١٠، ٣٤٣) .

٢-٤ أهداف الصيرفة الخضراء:

هناك العديد من اهداف المصارف الخضراء منها:

- ١- تقليل التعاملات الورقية إلى أدنى المستويات والتركيز على المعاملات الإلكترونية مثل استخدام أجهزة الصراف الآلي والمصارف المتنقلة والخدمات المصرفية عبر الإنترنت إلخ لمختلف المعاملات المصرفية للعملاء.
- ٢- حماية البيئة من خلال إعادة استخدام الموارد وإعادة تدوير النفايات فضلا عن كفاءة استخدام الطاقة.

٣- تقليل الآثار البيئية التشغيلية باستمرار برصد الأداء البيئي وتنفيذ وتقييم برنامج الإدارة البيئية الذي يقوم بحفظ الطاقة والمياه وإدارة النفايات إعادة تدوير المواد وخفض الرحلات التجارية وتشجيع الشراء الأخضر وتوفير مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية الإلكترونية (الاشوح , ٢٠٠٣ : ٦٣).

٤- استحداث العديد من الوظائف الخضراء التي يكون لها أثر في تقليل معدلات البطالة (الحجار , ٢٠٠٣ : ٤٠).

٥- تسعى المصارف الخضراء إلى التخفيف من حدة الفقر من خلال دعم "الوظائف الخضراء التي تعد بمثابة جسر يربط بين القضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية. حيث توصلت مجموعة من البحوث إلى أن (تخضير) المنشآت باستحداث الوظائف الخضراء في سياق هذه العملية سوف تسهم في التخفيف من معدلات البطالة وتحقيق استدامة بيئية في الوقت ذاته. وتبين التجارب التي أجريت في بعض البلدان أن الانتقال إلى عمل المصارف الخضراء يمكن أن يحقق مكاسب في جودة الاستخدام سيما في قطاعات إدارة النفايات والتدوير التي تستخدم أصلا عشرات الملايين من العمال في العالم من سكان المناطق الحضرية في البلدان النامية وفقا لإحصائيات البنك الدولي والتي يتوقع لها.

٢-٥ النشاط الزراعي:

يعد النشاط الزراعي من أهم الأنشطة التي تساهم في توفير المواد الغذائية إلى السكان وتزويد القطاع الصناعي بالمواد الأولية التي تحتاجها بعض المنتجات الصناعية ونظرا لكون نشاط الزراعي يتميز بخصائص بها تجعل من مصير منتجاته الزراعية بشقيها النباتي والحيواني مرتبطين بما موجود من موارد طبيعية. كما أن هذه الموارد عرضة لكثير من التحديات منها بسبب تغيرات المناخ مما يتطلب الأمر زيادة التمويل وتنوعه ووضع الخطط والسياسات والبرامج التي تنظم عملية الإنتاج الزراعي ويعد النشاط الزراعي إدارة لعملية تحويل الأصل الحيوي المعد للبيع إلى منتج زراعي أو إلى أصل حيوي إضافي بوساطة المنشأة إذ يغطي النشاط الزراعي مدى واسعا من النشاطات المتعلقة بتربية المواشي وجني المحاصيل السنوية والمعمرة وفلاحة البساتين والمزارع وتربية الأسماك في المزارع (المعيار المحاسبي الدولي ٤١ ، ٢٠٠٣). ويقصد بعملية التحول الحيوي عمليات التكاثر والنمو والضمور التي تؤدي جميعها إلى تغييرات نوعية وكمية للحيوان والنبات والتي تنعكس بالزيادة والانخفاض في قيمة الموجودات الحية . (القاعدة المحاسبية رقم (١١) ، ٢٠٠٠ : ١) . ويرى (Francis & David, 2012: 46) أن تعريف النشاط الزراعي يتغير مع مرور الوقت لذا يعد إدارة الكائنات الحية والنظم الأيكولوجية لإنتاج السلع والخدمات / الأفراد المجتمع وبهذا يشمل تربية المواشي والنحل وإنشاء البساتين وإنتاج المحاصيل الحقلية وتخزين وتسويق المنتجات الزراعية. ويرى الربيعي أن النشاط الزراعي عبارة عن استغلال الأرض بوساطة بذرها وفلاحتها لإنتاج المحاصيل النباتية ويلحق به أعمال كثيرة تعد بمثابة التابعة لرعاية المواشي وتربيتها وإنتاج الألبان وتربية النحل والدواجن لما لها من منافع اقتصادية مما يعرف أحيانا باسم الصناعات الزراعية لأنها تعتمد كلياً على المنتجات الزراعية ومعظمها تعد بمثابة المكمل للنشاط الزراعي (الربيعي ، ٢٠١١ : ١٥). وكذلك يرى (الغبان ، ٢٠٠٩ : ٣٩٩). أن النشاط الزراعي يعني استخدام الأراضي الزراعية بوساطة الحراثة والفلاحة والسقي لغرض الحصول على المنتجات النباتية واقتناء الماشية في المزارع بغية الحصول على منتجاتها إذ تقسم الماشية في المزرعة إلى ماشية التربية بهدف المتاجرة بموالدها وماشية التسمين بهدف المتاجر فيها عند وزن معين وماشية الألبان لغرض الاستفادة مما تنتجه من الحليب الخام فضلا عن نشاط تربية الدواجن ونشاط الصناعات الغذائية الذي تمارسه بعض المنشآت الزراعية.

٢-٦ أهمية النشاط الزراعي:

ويعد النشاط الزراعي ذو أهمية بالغة في العالم سواء من ناحية انتشاره أو عدد العاملين فيه إذ يسهم في توافر المواد الخام التي تستخدم في الصناعة بدلا من استيرادها من الخارج وهذا بدوره يكون رأس المال بالعملة الأجنبية من خلال ارتفاع صادرات. المنتجات الزراعية وانخفاض الواردات بوساطة الاعتماد على المنتجات المحلية (Brandt & Otzen, 2007:65) كما أن الجزء الأكبر لزيادة النمو الاقتصادي خلال عملية التنمية ينسب إلى دور النشاط الزراعي في دعم أنشطة الإنتاج والتسويق والبيع التي تتعلق بالأغذية والمشروبات والمنسوجات ذات الصلة الجيدة على الصعيدين المحلي بالنسبة للمستهلكين والعالمي بالنسبة للصادرات ويعد دور

النشاط الزراعي في التنمية الاقتصادية مركزيا لأن معظم الناس في الدول الفقيرة يحصلون على معيشتهم من الأرض لذا فإن التقدم في النشاط الزراعي هو مطلب مسبق وأساس لتحفيز النمو في التنمية الاقتصادية . كما ان الفائض في المنتجات الزراعية من النشاط الزراعي (الريفي) مطلبا لإطعام سكان المدن (الحضر) وكذلك لاستدامة لنمو في القطاع الصناعي وللنشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وما ينقرع منهما أهمية كبيرة في اقتصاد الكثير من دول العالم إذ يسهم في مجالات عديدة منها توافر المواد الغذائية لأفراد المجتمع كالمنتجات النباتية المتمثلة بالحبوب والخضراوات والفاكهة والمنتجات الحيوانية المتمثلة بالألبان ومشتقاتها واللحوم وفي توافر الموارد المالية إذ يعد مصدرا رئيسا للدخل العديد من الأفراد العاملين في هذا النشاط سواء كان العمل بالشكل المباشر كالمزارعين ومنتجي الاسمدة الزراعية والادوات المستخدمة في الانتاج النباتي والحيواني أو غير مباشر كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية. كما يعد النشاط الزراعي مصدرا رئيسا لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان ليس فقط لما يوفره من المنتجات الغذائية التي يتم زرعها محليا وانما تتجه بعض البلدان إلى استغلال المحاصيل النقدية في تحقيق الأمن الغذائي.

٢-٧ العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي:

١- طريقة استخدام الأراضي الزراعية: ان تدهور الأراضي الزراعية هو نقص درجة النمو والانتاج النباتي فالأرض نظام بيئي متوازن قد يطرأ عليه خلل نتيجة حدوث كوارث طبيعية مثل الجفاف والفيضانات وغيرها وحسب طريقة الري للأرض الزراعية فالأراضي المروية يكون تدهورها بسبب ما يصرف من استخدام المياه الأمر الذي يتطلب توافر نظام صرف مناسب ويسبب غياب هذا النظام ولشدة التبخر نتيجة لارتفاع درجة الحرارة تتجمع الاملاح بالقرب من سطح التربة وبذلك تأثرها على نمو النبات.

٢- ظاهرة زحف التصحر على الأراضي الزراعية: ادت ظاهرة التصحر إلى فقدان تكامل وسلامة المكونات الطبيعية للبيئة وبذلك تأثر الكثير من مناطق العالم بالهجرة من الريف إلى الحضر وتعد هذه الظاهرة من أخطر المشكلات التي تواجه التنمية إذ تبدأ بأثر مباشر كاضمحلال المراعي وتحرك الكلبان الرملية وتسبب الأراضي الزراعية وتأتي تغييرات المناخ في مقدمة الظروف المؤدية إلى حدوث هذه الظاهرة (دويدري، ٢٠٠٤: ١٥٤).

٣- الضغط السكاني على الأراضي الزراعية أو الصالحة للزراعة: تقسم المناطق الريفية بارتفاع معدلات النمو السكاني مما يؤدي إلى استخدام مساحات واسعة من الأراضي المزروعة أو الصالحة للزراعة للأغراض الأخرى. مثل (المساكن، الطرق) ويعود ذلك إلى قلة رؤوس الأموال وصعوبة توافر مدخلات الانتاج الزراعي من بذور واسمدة ومبيدات والآلات المستوردة (أبراهيم، وابو راضي، ٢٠٠٤: ١٠٠).

٤- نقص كمية المياه المستخدمة في الزراعة: أن استغلال الأراضي القابلة للزراعة يعتمد بالدرجة الأولى على ما متوافر من المياه، إذ تعد المياه عاملاً مهماً لاسيما في الدول التي لا تعتمد في زراعتها على الأساليب الحديثة في الإرواء وما تسهم به من تأثير ايجابي في الإنتاجية الزراعية لذا فإن الدول التي تعاني من انخفاض مواردها المائية وتريد أن تسير التطور الحاصل في النشاط الزراعي للدول المتقدمة تلجئ الى الاعتماد على أساليب الري الحديثة التي تحد من الهدر المائي. (الشريفي، ٢٠٠٦: ٧٧).

٥- نقص رؤوس الأموال في نشاط زراعي: لتحقيق الانتاج النباتي والحيواني في النشاط الزراعي لابد من توافر راس المال فالمزارع لا يقدر على استصلاح الاراضي وتوافر الآلات والمعدات والاسمدة الضرورية لتحقيق النشاط الزراعي لذلك يلجئ إلى ذوي رؤوس الأموال من الافراد والشركات والصعوبة التنبؤ بمنتجات النشاط الزراعي وهذا سيشكل عائقا في الحصول على تلك الأموال (هارون، ٢٠٠٨: ١٢١).

٦- تغييرات المناخ: في كثير من الأحيان يؤدي الجفاف إلى تلف المحاصيل والثروة الحيوانية ويلحق بها خسائر فادحة ويعطل من الانتاج والنظم الايكولوجية وينشر من المجاعات والخسائر في الأرواح ويمحو مكاسب التنمية والثروة المتراكمة. (United Nations ٢٠٠٨: ٣٢).

٢-٨ التنظيم القانوني لصناديق الاقراض التخصصي:

أ- صندوق قروض المزارعين والفلاحين: وهو صندوق متخصص للفلاحين والمزارعين يمنح بذلك قروض لكافة الفلاحين الذين يمارسون مهنة الزراعة او يروم مزاولتها ممن أكمل السنة الثامنة عشر من عمره ولا يشمل بذلك التأمين على الحياة ولحد (٧٠) سنة وتقديم ما يؤيد ملكيته او عقد ايجار يمنح قروض (بيوت بلاستيكية - محاصيل حقلية - انشاء مناحل - عمل انشاء وخدمة بستان زيتون عال الزيت - فتح مكتب زراعي - بطاطا (خريفية وربيعية) ذرة (بيضاء وصفراء) - طماطة محمية - محاصيل صيفية - زهرة شمس - وبدون رسوم خدمة او فوائد يكون مساهمة المصرف كافة للقروض ٨٠٪ ماعدا قروض البيوت البلاستيكية تكون ١٠٠٪ يجهز من شركة حكومية معتمدة .

الشروط العامة للأقراض:

• كل شخص طبيعي او معنوي يمارس مهنة الزراعة او يروم الممارسة او يرغب في اقامة مشروع لأنماء الثروة النباتية والحيوانية.

• من أكمل سن الثامنة عشر من عمره ويشمل بغطاء التأمين على الحياة ولحد (٧٠) سنة

• ان يكون مستثمر للأرض واعطاء ما يؤيد ملكيته مثل عقد ايجار .

• تقديم المستمسكات التعريفية (الاحوال المدنية، تأييد سكن).

• تقديم الضمانات لتوثيق القرض، عقارات، كفالات شخصية، كمبيالات.

ب- صندوق قروض تنمية النخيل: هو صندوق مختص بأنشاء بساتين نخيل الجديد وصيانة وانتعاش البساتين القديمة ويعطي الصندوق قروض ميسره للفلاحين وبمدة طويلة حيث ان استرداد القرض يكون ما بين (٥ - ١٢) سنة وبدون أي رسوم أو فوائد، وتحتوي تلك القروض الممنوحة من صندوق تنمية النخيل الاتي

١. تشييد بساتين الجديدة بطريقة الري الحديث (الري بالتنقيط).

٢. خدمة وتطوير بساتين نخيل (وتشمل اضافة مغروسات وتنظيف السواقي وتهيئة التربة).

٣. إنشاء مخازن تمور .

٤. تأهيل مخازن التمور .

٥. إنشاء مكبس للتمور (ويشمل انشاء مكابس جديده للتمور وترميمها) .

٦. تأهيل مخزن للتمور مع المكبس (يهدف ذلك الى جمع بين خزن التمور وتنظيفها وكبسها تمهيدا لعرضها في الاسواق المحلية والعالمية).

٢-٩ نشاط الاقراض: يعاني القطاع الزراعي في العراق أزمة مزمنة تعود الى أسباب هيكلية تجعل من الضروري القيام بتقويم جذري لمكونات هذا القطاع بهدف النهوض به ومن متطلبات النهوض توفير القروض الزراعية بأنواعها وبالتمويل الكافي لتنمية القطاع الزراعي ومستلزماته وتعزيز احكام الرقابة والتدقيق والمتابعة. لتلك القروض وتحصيلها ويعاني المصرف من عوامل ضعف في بيئته الداخلية ادارية ومالية وتخطيطية ومن أهمها عدم وضوح الهيكل التنظيمي داخل المصرف. وضعف مستوى التزام الموظفين بتعليمات إدارة المصرف وتراكم أرصدة المتأخرات من القروض والتي تعد مشكلة خطيرة الأثر على مستقبل المصرف إذا لم يتم معالجتها. أما قسم الرقابة الداخلية في المصرف فيعاني من مجالات قصور منها عدم دراسة شخصية المقترض التي تعد الركيزة الأولى لمنح القروض وعدم دراسة أوقات منح القروض مما يؤدي إلى إنفاقها في غير الأغراض المقترض من أجلها وكذلك يعاني من تحديات وتهديدات مهمة في بيئته الخارجية من أهمها عدم الاستقرار الأمني وضعف التنسيق بين السياسات الاقتصادية للبلد (القصاص , ٢٠١٠: ٨٧).

٢-١٠ القروض المصرفية:

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسارة وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان أو السلفيات حتى أنه يمكن أن يكفي بأحد تلك المعاني للدلالة على معنى القروض المصرفية (الزبيدي، ٢٠٠٢: ٥).

٢-١ وظائف القروض الزراعية:

١- **وظيفة تمويل الإنتاج:** إن احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ضخما من رؤوس الأموال ولما كان من المتعذر على كل المنتجين توفير احتياجاتهم المالية من مدخراتهم الخاصة أصبح اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول الى القروض أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية المختلفة.

٢- **وظيفة تمويل الاستهلاك:** إن المقصود بوظيفة تمويل الاستهلاك حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية بدفع ثمنها أجلا إذ قد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية المشتراة بواسطة دخلهم الجاري لذا يمكنهم الحصول على هذه السلع بواسطة القروض التي تقدمها لهم هيئات مختلفة.

٣- **وظيفة تسوية المبادلات:** إن قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات وإبراء الذمم تظهر أهميتها من خلال مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع في المجتمع فزيادة على الأهمية النسبية لنقود الودائع (الودائع الجارية) من إجمالي مكونات عرض النقد فإن استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة على شكل تسهيلات ائتمانية تمنحها البنوك لعملائها كحسابات الجاري مدين والسحب على المكشوف وتعد من أهم الوظائف الحيوية للقروض في زيادة حجم المبادلات وتسوياتها. (الزبيدي، ٢٠٠٢: ٥).

٢-١٢ الإجراءات القانونية لمنح القروض:

١- **الفحص الأولي لطلب القرض:** يقوم المصرف بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك وخاصة من حيث الغرض من القرض وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد وتعتبر الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في المصرف والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام وخاصة من حيث حالة أصولها وظروف تشغيلها ذات أهمية بالغة في الفحص الأولي لطلب القرض وعلى ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ قرار مبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب، أو الاعتذار عنه مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

٢- **التحليل الائتماني للقروض:** يتضمن جميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية المختلفة والتي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة.

٣- **التفاوض مع المقترض:** بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي تم تجميعها وكذا التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعمل حتى يمكن تحديد مقدار القرض والعرض الذي سيستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده ومصادر السداد والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعمولات المختلفة. بعد كل ذلك يتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عملية التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

٤- **اتخاذ القرار:** تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل للتعاقد أو عدم قبوله لشرط البنك وفي حالة قبول التعاقد فقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض ومعلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي وصف القرض لائتمانية المختصة.

- ٥- **صرف القرض:** يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقرض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة واستيفاء الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض.
- ٦- **متابعة القرض والمقرض:** الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقرض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك، أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.
- ٧- **تحصيل القرض:** يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا لم تقبله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وفي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض لمرة أخرى (زعرير ، ٢٠١٧: ٤٠)
- ٢-١٣ **تعريف التنمية الزراعية:** بأنها عملية تحسين الانتاج الزراعي كما ونوعا والوصل الى تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد ويمكن ان يتحقق ذلك عن طريق احداث ثورة فنية في طرق ووسائل الانتاج المتبعة واحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وصحية في المجتمع الرياضي إلى جانب الثورة الفنية واستخدام التكنولوجيا الملائمة وبذلك فأنها تعني صيانة الموارد الحية ونتاجها لكل الاجيال الحالية والمقبلة (الاشرم , ٢٠٠٧: ١٩٠) وحسب منظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) فان التنمية الزراعية المستدامة تعني ادارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الانسانية للأجيال الحالية والمستقبلية.

٢-١٤ اهداف قانون وزارة الزراعة في تحقيق التنمية الزراعية:

الشكل (١) اهداف قانون وزارة الزراعة في تحقيق التنمية الزراعية



المبحث الثالث: الجانب العملي:

٣-١ القروض قصيرة الاجل: وهي القروض التي تتراوح مدتها من (١٢ - ١٤) شهر وتشمل هذه القروض المبالغ التي تجهز لشراء البذور والأسمدة والمبيدات وكذلك المبالغ التي تصرف على أعداد وتهيئة الأرض للزراعة أو المبالغ التي تدفع ومن خلال بيانات جدول (١) نلاحظ أن القروض قصيرة الأجل سجلت أعلى معدل نمو موجب في عام ٢٠١٩ (١٨١٠.٥ %). إذ بلغ اجمالي القروض قصيرة الاجل من سنة ٢٠١٠ - ٢٠٢٢ (٨٥٠,٥٦٣,١٤٧) ألف دينار وهي الأعلى خلال مدة البحث ويلاحظ ان القروض ارتفعت من (٤٦,٤٨٦,٠٠٠) ستة واربعون مليون واربعمائة وستة وثمانون ألف دينار لاغيرها في عام ٢٠١١ ، وإلى (٢٠٩,١١٨,٦٥٢) مئتان وتسعة مليون ومائة وثمانية عشر ألف وستمائة واثنان وخمسون دينار لاغيرها في عام ٢٠١٢. وبمعدل نمو بلغ من (٢٤.٧%) في سنة ٢٠١١ وبإسهام نسبي بلغ (٥.٤). وتزايد الى (٣٤٩.٨ %) في سنة ٢٠١٢ وكانت الاهمية النسبية للقروض بلغت (٢٤.٥). ونلاحظ في سنة ٢٠١٣ ان معدل النمو انخفض بنسبة (١٠,٢) % ثم ارتفع في سنة ٢٠١٤ بمعدل نمو بلغ (٦٤.٩-) والاهمية النسبية بلغت (٧.٧). ويعود سبب انخفاض معدل النمو في سنة (٢٠١٣) البالغ (١٠,٢) بسبب تغير نسبة الفائدة من (١ %) سنويا الى (٢ %) سنويا مع تحديد فائدة المصرف من قبله حسب سياسات الاقراضية. ونلاحظ في سنة ٢٠١٥ بلغ معدل نمو (١٨,٠) % وانخفض الى (٦,٧-) % في سنة ٢٠١٦ وبدأ بالتزايد في السنوات ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ حيث بلغ معدل نمو للسنوات (١٩,٠- ، ٩٠,٧- ، ١٨١٠,٥ %) ويعود سبب انخفاض من معدلات النمو في سنة ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ذلك الى تغيير نسبة تحفظ على الضمانات العقارية ابتداء باعتمادها على سعر السوق من ثم اخذ نسبة التحفظ (٣٠ %) من القيمة المقدرة اضافة الى منح القروض مصاريف من حيث كشف المشاريع واجور الموظفين يتحملها المصرف كامله. ونلاحظ تزايد معدلات النمو للسنوات اعلاه بس تزايد مبلغ القروض القصيرة الاجل الممنوحة ودور راس المال في هذه العملية. حيث نلاحظ معدل النمو في سنة ٢٠٢٠ بلغ (٢,٥) % اي ان معدل النمو انخفض اسوة بسنة ٢٠١٩ التي شهدت تطور واضح في الزيادة الحاصلة بمعدلات النمو ويعود سبب الانخفاض الى تأجيلات بسداد القروض من الدولة وتقلبات الاسعار السائدة بالسوق اثرت بشكل كبير على تشغيل المشاريع الزراعية. ونلاحظ في سنة ٢٠٢١ بلغ معدل نمو (٨٧,٥ %) وانخفض في سنة ٢٠٢٢ الى (٥٠,٨-) ويعود سبب الانخفاض الى ايقاف التمويل سنة ٢٠٢١ واطلاقه بتاريخ ٢٢ / ٣ / ٢٠٢٢ واييقاف التمويل وترويج بتاريخ ١١ / ٤ / ٢٠٢٣.

القروض قصيرة الاجل (المبالغ آلاف دنانير)			السنة
المبلغ	معدل النمو %	الاهمية النسبية %	
٣٧,٢٦١,٥٦٦	-----	٤,٣	2010
٤٦,٤٨٦,٠٠٠	٢٤,٧	٥,٤	2011
٢٠٩,١١٨,٦٥٢	٣٤٩,٨	٢٤,٥	2012
١٨٧,٨٢٨,٦٧٥	- ١٠,٢	٢٢,٠	2013
٦٥,٩٠٧,٤٦٦	- ٦٤,٩	٧,٧	2014
٥٤,٠٣١,٥١٦	- ١٨,٠	٦,٣	2015
٥٠,٣٩١,٨٩٢	- ٦,٧	٥,٩	2016
٤٠,٨١٠,٧٨٤	- ١٩,٠	٤,٧	2017
٣,٧٦٠,٨٥٠	- ٩٠,٧	٠,٤	2018

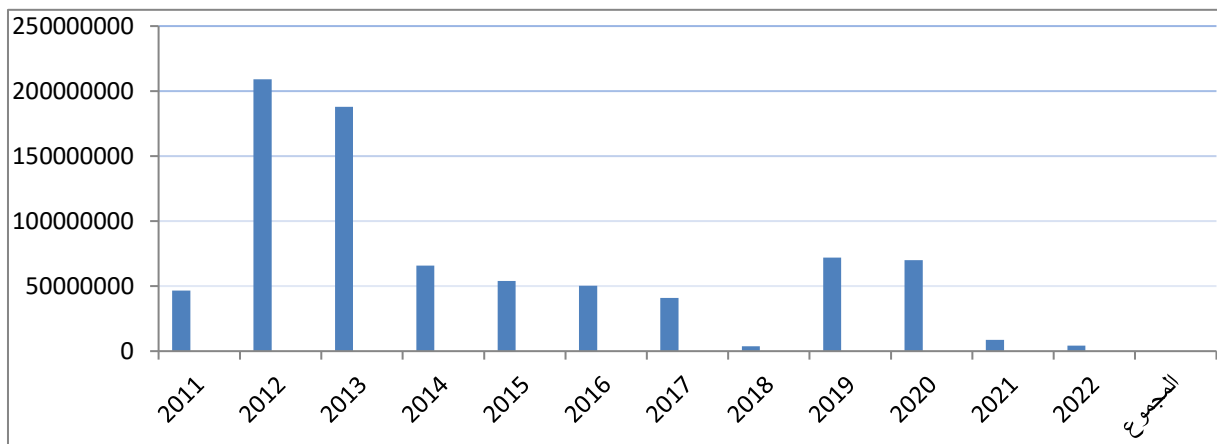
(القروض
الاجل)

٨,٤	١٨١٠,٥	٧١,٨٥١,٩٧٥	2019
٨,٢	- ٢,٥	٧٠,٠٧٦,٦١٠	2020
١,٠	- ٨٧,٥	٨,٧٣٩,٥٠٥	2021
٠,٥	- ٥٠,٨	٤,٢٩٧,٦٥٦	2022
		٨٥٠,٥٦٣,١٤٧	المجموع

جدول (١)
القصيرة

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية الباب الثالث

الشكل (٢) القروض قصيرة الاجل المصدر / من أعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١)



المصدر: من اعداد الباحثان

٢-٣ القروض طويلة الأجل:-

هو قرض له مدة سداد تزيد على عام واحد تُستخدم القروض طويلة الأجل عادةً للاستثمارات أو المشتريات الرئيسية مثل العقارات أو المعدات أو المركبات من خلال الجدول (٢) قروض طويلة الأجل نلاحظ أعلى معدل نمو سجل (٨٠.٣) في سنة ٢٠١٩ بسبب السياسات الإقراضية ولوحظ تطور واضح في دورة رأس المال. ولوحظ أدنى معدل نمو سجل في سنة ٢٠٢٠ بمعدل بلغ (٢.٥-) وإن الأهمية النسبية بلغت (٣٠.٢) في سنة ٢٠١٩ وفي سنة ٢٠٢٠ بلغت الأهمية النسبية (٢.٥-) وذلك بسبب تغيير نسبة الفائدة من (١ %) سنوياً إلى (٢ %) سنوياً مع تحديد فائدة المصرف من قبله حسب سياسات الإقراضية وكذلك لوحظ في سنة ٢٠١١ أن معدل نمو بلغ (٣٧.٠) وانخفض إلى (٢٠.١). في سنة ٢٠١٢ وكذلك في سنة (٢٠١٣) بلغ معدل النمو (٥٣.٦-) وبدأ بالتزايد بمعدل نمو بلغ (٥٥.٨) في سنة ٢٠١٤. وهذا دلالة واضحة على دورة رأس المال. واستمر التزايد بمعدل نمو (٦٥.٨) في سنة ٢٠١٥. ولوحظ في سنة ٢٠١٦ أن معدل نمو بلغ (٤٦.٠-) وهذا انخفاض واضح عن سنة سابقة لضعف الامكانيات المادية لدى المصارف لتطبيق الصيرفة الخضراء ونلاحظ وجود مساهمات محدودة من المصارف العراقية لدعم جهود الصيرفة الخضراء بسبب قلة تخصيصات المالية وعدم وجود اهتمام كبير من قبل الحكومة لدعم الزراعة وتبين بعد ذلك أن هنالك إرتفاع بمعدلات النمو في سنة ٢٠١٧ بـ (٥٧.٢) وبدأ بالانخفاض بمعدل نمو (٧٧.٧-) في سنة ٢٠١٨ أما في سنة ٢٠١٩ لوحظ هنالك ارتفاع واضح بمعدل نمو بلغ (٨٠.٣). وذلك لأن بعض من المصارف العراقية المختصة تطبق التنظيم القانوني للصيرفة الخضراء وبذلك يؤدي إلى تحقيق التنمية الزراعية والقضاء على الفقر والجوع. أما في السنوات (٢٠٢٠ - ٢٠٢١ - ٢٠٢٢) لوحظ هنالك انخفاض واضح بمعدلات نمو (٢.٥-)، (٩٠.٥-)، (١٨.٨-) ويعود سبب الانخفاض الهجرة من القرى إلى المدينة والايقافات بمبلغ تسديد القرض وارتفاع سعر الفائدة من ١ % إلى ٢ %. فضلاً عن تحميل المصارف نسبة المخاطر الائتمانية مع الزبائن من حيث عدم سداد المبلغ من قبل المقرضين واستقطاع مبلغ حين الاستحقاق من حساب المصرف المفتوح إلى إن منح القروض لدى البنك المركزي مع تحميل نفسه مسؤولية القرض وإضافة مصاريف من حيث كشف المشاريع وأجور الموظفين يتحملها المصرف كاملة.

جدول (٢) القروض طويلة الأجل

السنة	القروض طويلة الأجل (المبالغ ألف دينار)		
	المبلغ	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
2010	١٧٠,٤٠٨,٨٦٦	-----	٣,٦
2011	٢٣٣,٤٧٨,٣٢١	٣٧,٠	٥,٠
2012	٢٨٠,٦٠٠,٨٦٣	٢٠,١	٦,٠
2013	١٣٠,٠٢٢,٤٥٠	- ٥٣,٦	٢,٨
2014	٢٠٢,٦٥٢,٠٠٠	٥٥,٨	٤,٣
2015	٣٣٦,١٤٨,٦٣٤	٦٥,٢	٧,٢
2016	١٨١,٢٠٧,٦١٣	- ٤٦,٠	٣,٩
2017	٧٧,٤٢٧,١٣٤	٥٧,٢	١,٦
2018	١٧,٢٤٥,٠٠٠	- ٧٧,٧	٠,٣
2019	١,٤٠٢,٨٨٨,٢١٦	٨٠,٣	٣٠,٢
2020	١,٣٦٧,٥٩٩,٨٨٥	- ٢,٥	٢٩,٥
2021	١٢٩,١١٥,٨٤٥	- ٩٠,٥	٢,٧
2022	١٠٤,٧٧٦,٨٤٤	- ١٨,٨	٢,٢
المجموع	٤,٦٣٣,٥٧١,٦٧١		

المصدر : من
الباحثان
على بيانات
التخطيط،
المركزي
المجموعة

الباب الثالث

شكل (٣) قروض طويلة الأجل



الشكل (٨)

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

٣-٣ القروض للمكننة الزراعية:- هو صندوق يعنى بمنح القروض الخاصة لشراء الساحبات الزراعية والحاصدات والمكائن والمعدات الأخرى وحفر الآبار السطحية والارتوازية وصيانة الساحبات والحاصدات فضلا عن شراء طواقم الضخ وشراء المرشات ومنظومات الري بالتنقيط والمحورية المستخدمة في طرق الري الحديثة. بوساطة الجدول (٣) الخاص بقروض المكننة الزراعية نلاحظ اعلى معدل نمو سجل (٨٨.٦) وبإسهام نسبي (١٣.٧) في محافظة القادسية. ولوحظ ادنى معدل نمو انخفاض إذ بلغ (٥٥.٥-) وبإسهام نسبي بلغ (٨.٧) في محافظة نينوى حيث نلاحظ محافظة ديالى ان معدل النمو سالب (١٠.٣-) وبإسهام نسبي (٧.٩). وكذلك نلاحظ محافظة كركوك ان معدل نمو سالب (٦١.٧-) بإسهام نسبي (٣.٠). ويعود سبب انخفاض معدل النمو اعلاه من خلال تحليل قروض تبين هنالك ضعف الدور في تحقيق التنمية الزراعية اذ لم يسهم بشكل كبير من خلال الناتج لقروض ممكنة الزراعية وفضلا عن الاهمال الكبير للقطاع الزراعي والاعتماد على قطاع النفط وعدم وجود ثقافة لدى زبائن المصرف للثقافة الخضراء. ونلاحظ ارتفاع معدل نمو الى (٣٣.٠) في محافظة بغداد وبإسهام نسبي (٤.٠). وبعد ذلك لوحظ انخفاض واضح بمعدل النمو في محافظة بابل حيث بلغ (٣٠.٤) وفي محافظة كربلاء نلاحظ انخفاض معدل النمو سالب (٧١.٧-) وبإسهام نسبي (١.٤). وفي محافظة النجف ايضا لوحظ انخفاض معدل النمو الى (٥.٥) وبإسهام نسبي (١.٥). وفي محافظة القادسية لوحظ ارتفاع واضح في معدل النمو الى (٨٨.٦). وبإسهام نسبي (١٣.٧) ولوحظ في محافظة الانبار ان معدل النمو انخفض الى (٣٦.٨). وبإسهام نسبي بلغ (١٨.٨). وفي محافظة ذي قار لوحظ هنالك انخفاض واضح بمعدل النمو سالب (٨٨.٩-) وبإسهام نسبي (٢.١). ويعود سبب الانخفاض في معدل النمو الى الهجرة من الريف الى المدينة وفي محافظة المثنى لوحظ هنالك ارتفاع طفيف في معدل النمو ليبلغ (٣.٠) وبإسهام نسبي بلغ (٢.١). ولوحظ كذلك في محافظة ميسان ارتفاع بمعدل النمو (٩.٩) وبإسهام نسبي بلغ (٢.٣) ويعود سبب الارتفاع في معدل النمو الى زيادة التخصيصات المالية والغاء الفوائد اسوة المترتبة اسوة بالمبادرة الزراعية ولوحظ في محافظة البصرة انخفاض في معدل النمو سالب (٨١.٣-) وبإسهام نسبي بلغ (٠.٤) ويعود سبب الانخفاض حيث تم فتح باب الاستيراد للمنتجات الزراعية على مصراعيه وعدم اخذ الاعتبار الى المحصول المحلي وعدم توفير اي نوع من الحماية للمحاصيل وايضا ضعف الاهتمام بتطبيق الصيرفة الخضراء من طرف الزبائن لأنها لا توجد ثقافة لديهم ولوحظ كذلك ارتفاع واضح بمعدل النمو (٩٤.٨) وبإسهام نسبي (٨.٥) في محافظة واسط ويعود سبب الانخفاض في معدل النمو الى ارتفاع اسعار المواد الأولية في الانتاج حمله اثر بشكل كبير على ديمومة تشغيل المشاريع واستمرارها وبالتالي الالتزام بالتسديد ويعود سبب الارتفاع في معدلات النمو الى دورة راس المال في منح القروض من حيث الاقبال الكبير على القروض الممنوحة للمصرف مما يؤكد وجود دور للإقراض وتعليماته

قروض المكننة الزراعية		المبالغ الالف الدنانير	
ت	المحافظات	مبلغ القروض	معدل النمو %
١	نينوى	١٩٠,٥٠٨,٣٨٤	-----
٢	صلاح الدين	٨٤,٧٧٢,٥٦٧	-٥٥.٥
٣	ديالى	٧٦,٨٤٥,٧٩٨	-١٠.٣
٤	كركوك	٢٩,٤٢٤,٥٩١	-٦١.٧
٥	بغداد	٣٩,١٦٢,٨٦٩	٣٣.٠
			٤.٠

(٣)

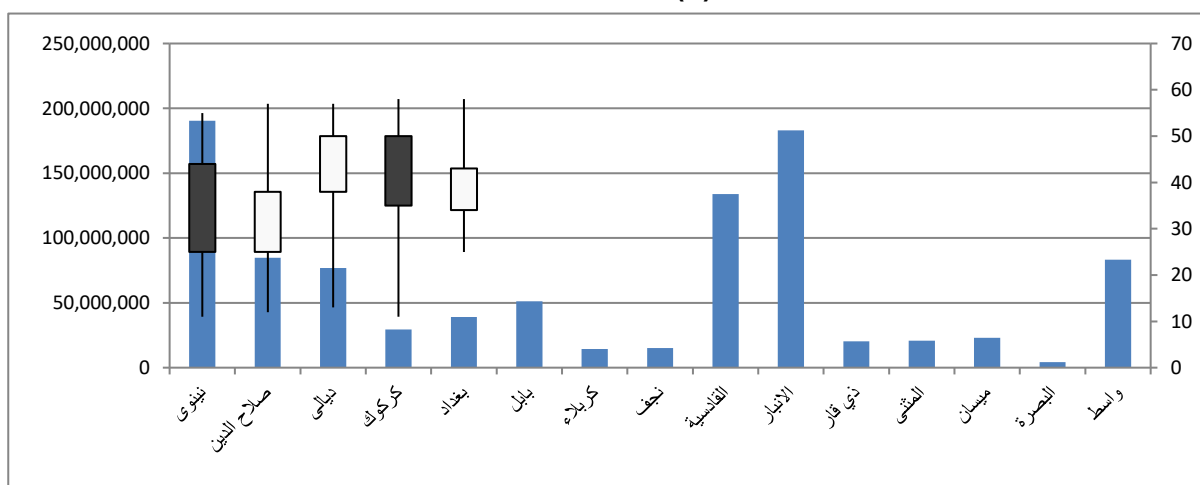
٥.٢	٣٠.٤	٥١,٠٧٤,٠١٨	بابل	٦
١.٤	-٧١.٧	١٤,٤٠٨,٢٦٣	كربلاء	٧
١.٥	٥.٥	١٥,١٩٥,٥١٢	نجف	٨
١٣.٧	٨٨.٦	١٣٣,٨٣٥,٦١١	القادسية	٩
١٨.٨	٣٦.٨	١٨٣,٠٩٣,٦٤٨	الائتبار	١٠
٢.١	-٨٨.٩	٢٠,٢٧٥,٨٢٣	ذي قار	١١
٢.١	٣.٠	٢٠,٩٠١,٨٤٢	المثنى	١٢
٢.٣	٩.٩	٢٢,٩٨٤,٢٤٩	ميسان	١٣
٠.٤	-٨١.٣	٤,٢٩٦,٣٨٢	البصرة	١٤
٨.٥	٩٤.٨	٨٣,٢٤٦,٤٦٤	واسط	١٥
		٩٧٠,٠٢٦,٠٢١	مجموع	

جدول

قروض المكننة الزراعية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني للإحصاء، المجموعة الإحصائية الباب الثالث

الشكل (٤) قروض المكننة الزراعية



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات المصرف الزراعي التعاوني للإحصاء، المجموعة الإحصائية الباب الثالث

٣-٤ قروض المشاريع الاستثمارية:

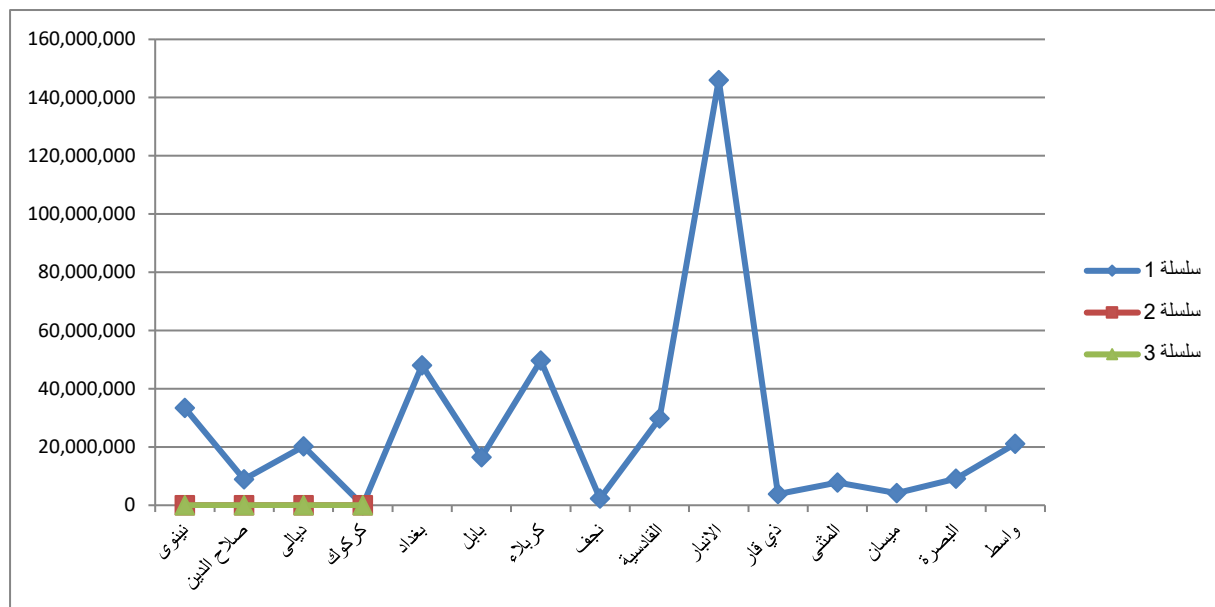
تعد المشاريع الاستثمارية أحد أهم العناصر التي تسهم في تحريك عجلة التنمية لذا لابد من الاختيار الجيدة للفرص الاستثمارية بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المخططة ولمواجهة هذه المشكلة تلجأ الدول والمؤسسات إلى إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية وآليات تنفيذها التي تعتبر من الأساليب الهامة التي يمكن من خلالها الوصول إلى قرارات استثمارية جيدة..ومن خلال الجدول (٤) الخاص بقروض المشاريع الاستثمارية نلاحظ أعلى معدل نمو سجل (٣٨٩.٩) وبأسهم نسبي ٣٦.٤ في محافظة الانبار ولوحظ أدنى معدل نمو حيث بلغ (٤٦.٦ -) وبأسهم نسبي بلغ (١٠.٠) في محافظة ميسان ولوحظ في محافظة صلاح الدين ان معدل النمو سالب (٣٧.٣ -) وبأسهم نسبي (٢.٢) . وكذلك لوحظ في محافظة ديالى ان معدل نمو ارتفاع واضح (١٢٦.٥) وبأسهم نسبي (٥.٠). ونلاحظ انخفاض معدل نمو سالب (٦٥.٥ -) في محافظة بابل وبأسهم نسبي (٤.١). وبعد ذلك لوحظ انخفاض واضح بمعدل النمو سالب في محافظة النجف الاشرف إذ بلغ (٩٥.٣ -) وفي محافظة القادسية لوحظ ارتفاع طفيف معدل النمو (١.١) وبأسهم نسبي (٧.٤) ولوحظ كذلك في محافظة ذي قار انخفاض معدل النمو سالب الى (٩٧.٣ -) وبأسهم نسبي (٠.٩) وفي محافظة المثنى لوحظ ارتفاع واضح في معدل النمو الى (١٠٢.٦). وبأسهم نسبي (١.٦) ولوحظ في محافظة ميسان ان معدل النمو انخفض سالب الى (٤٦.٦ -) وبأسهم نسبي بلغ (١.٠). وفي محافظة البصرة لوحظ هنالك ارتفاع واضح بمعدل النمو (١١٩.١). وبأسهم نسبي (٢.٢). وفي محافظة واسط لوحظ هنالك انخفاض طفيف في معدل النمو ليبلغ (١٣١.٣) وبأسهم نسبي بلغ (٥.٢) ويعود سبب الانخفاض في معدل النمو هو الهجرة من الريف الى المدينة أدى الى ضعف في الاقبال على القروض الزراعية في بعض المحافظات فضلا عن ارتفاع أسعار المواد الأولية الخاصة بالزراعة ويعود سبب الارتفاع في معدلات النمو لمحافظة البصرة من حيث توفير التخصيصات المالية والاهتمام من قبل الحكومة بالقطاع الزراعي وأدى ذلك الى دعم الجهد البيئي والاجتماعي في العراقي وهذه الامكانيات ادت الى تطبيق الصيرفة الخضراء وتحقيق التنمية الزراعية .

جدول (٤) قروض المشاريع الاستثمارية

قروض المشاريع الاستثمارية (المبالغ الالف الدنانير)				
ت	المحافظات	مبلغ القروض	معدل النمو %	الاهمية النسبية %
١	نينوى	٣٣,٤٤٣,٢٩٨	-----	٨.٣
٢	صلاح الدين	٨,٩٢٢,٠٠٠	-٧٣.٣	٢.٢
٣	ديالى	٢٠,٢٠٨,٣٣٣	١٢٦.٥	٥.٠
٤	كركوك	-----	-----	-----
٥	بغداد	٤٨,٠٦٧,٢٨٩	-----	١١.٩
٦	بابل	١٦,٥٣٧,٩٩٨	-٦٥.٥	٤.١
٧	كربلاء	٤٩,٦٥٤,٣٥٤	٢٠٠.٢	١٢.٣
٨	نجف	٢,٣١٣,١٦٦	-٩٥.٣	٠.٥
٩	القادسية	٢٩,٨٠٣,٥٣٢	١.١	٧.٤
١٠	الانبار	١٤٦,٠٢٥,٢٦٥	٣٨٩.٩	٣٦.٤
١١	ذي قار	٣٨٤٤٠٠٠	-٩٧.٣	٠.٩
١٢	المثنى	٧,٧٩١,٣٠٠	١٠٢.٦	١.٩
١٣	ميسان	٤,١٥٤,٥٧٩	-٤٦.٦	١.٠
١٤	البصرة	٩,١٠٥,٢٤٨	١١٩.١	٢.٢
١٥	واسط	٢١,٠٦٤,٩٣١	١٣١.٣	٥.٢
مجموع		٤٠٠,٩٣٥,٢٩٣		

المصدر: من إعداد الباحثان

الشكل (٥) قروض المشاريع الاستثمارية



المصدر: إعداد الباحثين بالأعداد على بيانات الجدول (٤)

٣-٥ مساهمة إجمالي قروض للمصرف الزراعي التعاوني الى ناتج المحلي الاجمالي الزراعي:

يسهم إجمالي قروض المصرف الزراعي التعاوني الى الناتج الزراعي إذ سيتم التوضيح من خلال الجدول (5) وسيتم استعراض نسبة إجمالي القروض الزراعية الممنوحة من قبل المصرف الزراعي التعاوني العراقي الى الناتج المحلي الاجمالي الزراعي لبيان تحقيق التنمية الزراعية فضلاً عن مقارنة معدلات النمو لقروض المصرف الزراعي مع معدل نمو الناتج المحلي الزراعي خلال مدة البحث وملاحظة الدور الذي تمارسه القروض الزراعية في ارتفاع أو انخفاض حجم الناتج الزراعي وكما موضح في ادنا

جدول (٥) إجمالي القروض الخاصة بالمصرف الزراعي الى ناتج الزراعي

ت	سنوات	إجمالي القروض	معدل نمو القروض	الناتج المحلي الاجمالي الزراعي	معدل نمو الناتج الزراعي
١	٢٠١٠	٢٩٩٨٤٧٠	-----	٨,٣٦٦,٢٣٢	-----
٢	٢٠١١	497263	83.4-	٧٩٩١٨٢١	4.4-
٣	٢٠١٢	554952	11.6	٩١٠٣٨٩٤	13.9
٤	٢٠١٣	388896	29.9-	١٣٠٤٥٨٥٦	43.2
٥	٢٠١٤	4320667	987.7	١٣١٢٨٦٢٢	0.6
٦	٢٠١٥	428191	89.8-	٨١٦٠٧٦٩	37.8-
٧	٢٠١٦	250013	41.6-	٧٨٣٢٠٤٦	4.0-
٨	٢٠١٧	236475	5.5-	٦٥٩٨٣٨٤	15.7-
٩	٢٠١٨	42328	82.1-	٧٥٧٢٢٦٥	14.7
١٠	٢٠١٩	1654817	3.8	١٠٤١١١٧٤	37.4
١١	٢٠٢٠	1465158	11.4-	١٣١٣٠٩٢٧	26.1
١٢	٢٠٢١	137855	90.5-	٩٩٧٠٥٠٩	24.0-

المصدر: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات متفرقة. معدل النمو السنة الحالية - السنة السابقة/السنة السابقة × ١٠

Model Summary^b (٦) جدول

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على نتائج SPSS

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics	
					F	Sig
١	0.478	٢٢,٨	0.151	1.227966	2.961	0.021
a. Predictors: (Constant), x						
b. Dependent Variable: y						

ومن الجدول (٦) يتضح ان ما قيمته هو (٨.٢٢ %) يفسر من التباين الحاصل في المتغير المستقل (القروض) واما النسبة المتبقية ومقدارها (٧٧.٢%) فترجع الى عوامل لم تدخل في نموذج الاختبار إذ بلغت قيمة F المحسوبة (٢.٩٦١) ومستوى معنوية اقل من (٥%) هذا يدل على معنوية النموذج مما يؤدي الى قبول الفرضية. ومن خلال الجدول أعلاه نجد ان الارتباط بين القروض والنتائج المحلي يبلغ (٠.٤٧٨) أي علاقة طردية موجبة.

٧-٣ (Coefficients)

جدول (٧) (Coefficients)

Model	Unstandardized Coefficients		d Standardize Coefficients	T	Sig
	B	Std. Error			
Constant	8701885.255	156086.804		0.938-	0.349
x	0.839	158	0.478	1.721	0.043

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على نتائج SPSS

ومن الجدول (٧) يتضح قيمة معامل الانحدار (B) هو (٠.٨٣٩) مما يشير الى ان أي تحسن يطرأ على المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تحسين مقابل في المتغير التابع بمقدار (٨٣.٩%). اما قيمة (T) المحسوبة بلغت (١.٧٢١) وبمستوى معنوية اقل من (٥%) أي معنوية معلمات الأنموذج.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

١-٤ الاستنتاجات:

توصل البحث من خلال جانيبه النظري والعملي الى الاستنتاجات الآتية:

- ١- ساهم الإطار القانوني للصيرفة الخضراء الممثل بالقوانين والتعليمات التي أصدرها المصرف الزراعي في تحقيق جوانب في التنمية الزراعية في العراق.
- ٢- من خلال المبادرة الزراعية وتأثيرها على الواقع الزراعي تم تفعيل عدد من القوانين المعطلة التي تخدم هذا القطاع وتشريع القوانين التي تخدم القطاع زراعي وصدور العديد من التعليمات لدعم التنظيم القانوني لأنشطة الصيرفة الخضراء.
- ٣- معظم القروض التي منحها المبادرة الزراعية في المصرف الزراعي التعاوني هي قروض طويلة الاجل (بناء بحيرات اسماك، سدود. مخازن) تستهدف مشاريع كبرى وكان للمبادرة الزراعية تأثير قليل على القروض قصيرة الاجل.

٤-٢ التوصيات:

- ١- نقترح تأسيس مصرف أخضر (مختلط) تساهم فيه الدولة والقطاع الخاص بهدف توجيه الأخير للمساهمة في التنمية الزراعية من خلال الإفادة من المدخرات ورؤوس الأموال لكبار المستثمرين.
- ٢- تشجيع المصرف الزراعي التعاوني من خلال البنك المركزي العراقي على أهمية دعم المشروعات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الصديقة بالبيئة وحثه على مواصلة الجهود المستمرة في مجال الشمول المالي لدى القطاعات المصرفية للمحافظة على بيئة من تلوث وتقليل نسبة تحمل مزارع مصاريف اضافية لشراء مضخات تعتمد على كاز وهذا يؤدي الى التحول نحو تطبيق أنشطة الصيرفة الخضراء وتحقيق تنمية مستدامة.
- ٣- ضرورة زيادة رأس مال المصرف الزراعي التعاوني وتحسين الموقف المالي له من خلال التمويل الحكومي واستقطاب المدخرات الشخصية لغرض التوسع في منح القروض لتمويل أكبر عدد من المشاريع الزراعية.
- ٤- تفعيل دور الجمعيات الفلاحية في تبني نشاطات المصرف الزراعي وتوجيه الفلاحين والمزارعين للإفادة منها.

References

- 1- Agbedahin, A. V. (2019). Sustainable development, Education for Sustainable Development, and the 2030 Agenda for Sustainable Development: Emergence, efficacy, eminence, and future. Sustainable Development, 27(4).
- 2- Aubhi , Rezwan Ul Haque (2016). The Evaluation of Green Banking Practices in Bangladesh. Research Journal of Finance and Accounting.
- 3- Ahuja, N. (2015). Green Banking in India: A Review of Literature. International Journal for Research in Management and Pharmacy.
- 4- Barua, Suborna (2020). Principles Of Green Banking, Walter De Gruyter GmbH, Berlin/Boston, Bibliographic Information Published by The Deutsche National Bibliothek.
- 5- Cholasseri, Shakkeela (2016). Green Banking –An Overview, Sree Narayana Guru College, Coimbatore, Tamilnadu, Ijariie, Vol-1 Issue 4.
- 6- Al-Rifai, Mohammed Ibrahim (2019). The role of banks in supporting the green economy and green banking in Jordan Amman.
- 7- Zaghir Iktifaa Adhab. (2017). The role of agricultural bank loans in developing the sector.
- 8- Al-Shaikhi, Hamza Al-Jazrawi, Ibrahim. (2002). Modern Financial Management, Safaa Publishing and Distribution House, Amman, First Edition, Faculty of Agriculture, Ain Shams University. United Model, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1st Edition, Emirates Egypt Environmental Sciences Institute.
- 9- Taher, Abdullah and Khalil, Muwaffaq Ali (2004). Money, Banks and Financial Institutions, 1st ed., Yazid Center for Publishing.